Violations committed by the Sudanese Army and its affiliated militias since the beginning of the conflict up to September 2025

(September 2025)

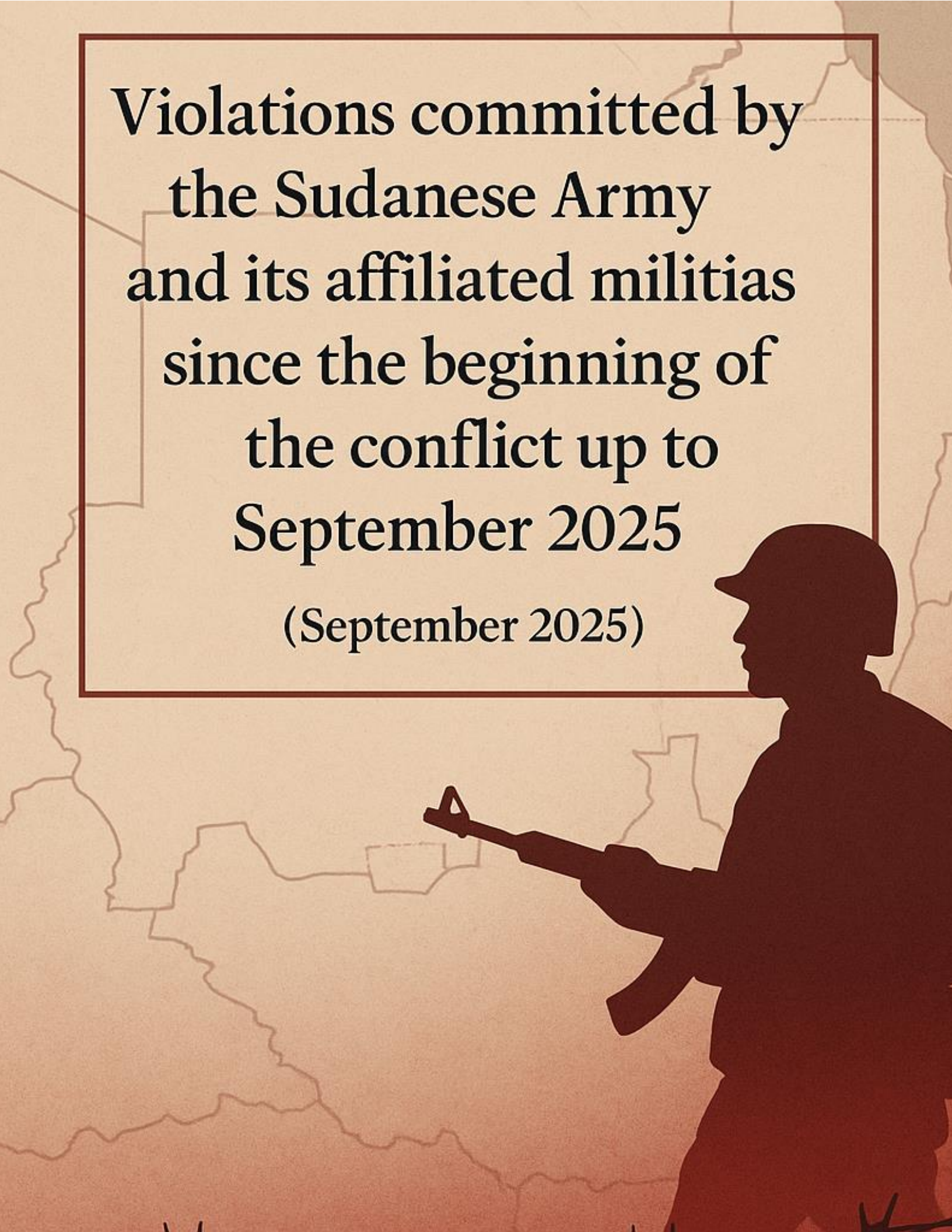

انتهاكات الجيش السوداني والمليشيات المتحالفة معه منذ اندلاع الصراع

(أبريل 2023 – سبتمبر 2025)

نظرة عامة على النزاع وآثاره الإنسانية

اندلع النزاع المسلح في السودان بين القوات المسلحة السودانية (الجيش) وقوات الدعم السريع في 15 أبريل 2023. وقد تحمل المدنيون العبء الأكبر من العنف المتواصل، حيث وثقت منظماتنا الحقوقية السودانية انتهاكات الجيش السوداني والذي اودى بمقتل آلاف المدنيين نتيجة الأعمال القتالية المباشرة والهجمات العشوائية. تشير التقديرات إلى أن إجمالي عدد الضحايا (من مدنيين وعسكريين) قد يكون قد تجاوز 150 ألف شخص منذ بدء الحرب، مما يوحي بأن عدد القتلى المدنيين يصل إلى عشرات الآلاف على الأقل. كما تسبب النزاع في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية عالميًا، حيث شُرد ملايين السودانيين من ديارهم داخل البلاد وخارجها على نطاق غير مسبوق. فيما يلي أهم الأرقام حتى سبتمبر 2025:

- **عدد القتلى المدنيين منذ بداية النزاع:** عدة آلاف على الأقل من المدنيين لقوا حتفهم بشكل مباشر، ويرجح أن الرقم الحقيقي يبلغ عشرات الآلاف نظرًا لصعوبة التحقق في ظل الفوضى (مع الإشارة إلى أن حصيلة الحرب الشاملة لجميع الضحايا تجاوزت 150 ألفًا بحسب بعض الدراسات).

- **عدد النازحين داخل الســـودان (النزوح الداخلي):** يقدر بحوالي 8 إلى 9 ملايين نازح داخل الســودان منذ أبريل 2023، مما يجعل الســودان في صــدارة دول العالم من حيث حجم النزوح الداخلي حاليًا. ملايين الأســـر أُجبرت على ترك منازلها وقراها بســـبب المعارك وانعدام الأمن.
- **عدد اللاجئين إلى خارج الســـودان (المهجرين):** أكثر من 4 ملايين شـــخص فروا إلى دول الجوار طلبًا للأمان حتى سبتمبر 2025. يشمل ذلك لاجئين سودانيين إلى بلدان مثل مصــر وتشــاد وجنوب الســودان وإثيوبيا وغيرها، بالإضــافة إلى لاجئين من جنســيات أخرى كانوا يقيمون في السودان واضطروا للعودة إلى بلدانهم.

هذه الأرقام الضخمة تعكس حجم الكارثة الإنسانية المستمرة، حيث يواجه الناجون ظروفًا بالغة الصــعوبة من نقص في الغذاء والرعاية الصــحية والخدمات الأســاســية، فضــلًا عن انتهاكات جسـيمة لحقوق الإنسـان موثقة على مدى مراحل النزاع. أدناه نسـتعرض أبرز الانتهاكات التي ارتكبها الجيش السـوداني والمليشـيات المتحالفة معه بالتسلسل الزمني منذ اندلاع الحرب وحتى سبتمبر 2025، كما رصدتها ووثقتها منظماتنا الحقوقية السودانية:

أبرز الانتهاكات المرتكبة (بتسلسل زمني)

عام 2023

- 15**أبريل 2023 – اندلاع الحرب والقصـف العشـوائي**: في الأيام الأولى لاندلاع القتال في الخرطوم ومدن أخرى، شـهدت الأحياء السكنية قصـفًا عشـوائيًا عنيفًا من قبل الجيش الســـوداني باســـتخدام المدفعية الثقيلة والغارات الجوية .وثقت فرقنا الميدانية خلال الأسـبوعين الأولين من الحرب سـقوط أكثر من 500 قتيل في صـفوف المدنيين، بينهم نســـاء وأطفال، نتيجة تبادل إطلاق النار في الشـــوارع والقصـــف الذي طال المناطق المأهولة والمرافق المدنية مثل المستشفيات والأسواق. على سبيل المثال، سجلت غارة

جوية قرب مستشفى شرق النيل بالخرطوم في أوائل مايو 2023 مقتل وجرح عدد من المدنيين (بينهم بائعو شاي وطفل) عندما سقطت قنبلة على محيط المستشفى أثناء محاولة مدنيين الاحتماء. وقد تسببت هذه الضربات في تدمير مرافق طبية وتصاعد أزمة الرعاية الصحية منذ بداية الحرب.

- **8يونيو 2023 – قصف سوق في أم درمان:** في هذا التاريخ شن سلاح الجو السوداني غارة على منطقة المويلح بأم درمان استهدفت فيما يبدو تجمعًا لقوات الدعم السريع قرب سوق للإبل، لكنها أصابت المدنيين مباشرة .وثقت لجان مقاومة محلية مقتل 12 مدنيًا على الأقل في تلك الضربة الجوية، من بينهم أربع أفراد من أسرة واحدة، إضافة لإصابة العشرات وتدمير ممتلكات وماشية في المنطقة .أثار هذا الهجوم حالة من الذعر وتوتير الأجواء في المدينة، حيث تصاعدت الاشتباكات العنيفة في الأيام التالية في أحياء أم درمان المختلفة.
- **أغسطس – سبتمبر 2023 – تصعيد الضربات الجوية الأكثر دموية**: مع دخول النزاع شهره الخامس، كثف الجيش السوداني قصفه الجوي والمدفعي على الأحياء السكنية التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع في الخرطوم وأم درمان .شهدت هذه الفترة بعض أشد الهجمات دموية ضد المدنيين منذ بدء الحرب .على سبيل المثال، تعرضت أحياء غرب أم درمان لقصف عنيف على مدى يومين في أواخر أغسطس 2023 أسفر عن مقتل أكثر من 50 مدنيًا مجموعًا وبعد ذلك بأيام، بتاريخ 10سبتمبر 2023، استهدف سلاح الجو سوقًا شعبية في منطقة جنوب الخرطوم مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 40 مدنيًا وإصابة العشرات بجروح .تعتبر هذه المجزرة واحدة من أكبر الحوادث المنفردة من حيث عدد الضحايا المدنيين خلال عام 2023. ورغم نفي قيادة الجيش مسؤوليتها عن بعض هذه الضربات وزعمها أنها تستهدف "تجمعات العدو" فقط، فإن الوقائع على الأرض التي وثقتها منظماتنا وشهادات السكان أكدت وقوع خسائر جسيمة في صفوف الأبرياء بسبب الهجمات العشوائية للجيش داخل المناطق الحضرية .بحلول نهاية عام

2023، كان آلاف المدنيين قد قتلوا أو جُرحوا، وتحولت أجزاء واسعة من العاصمة إلى مناطق منكوبة، مع انقطاع معظم المستشفيات عن الخدمة وانهيار البنية التحتية الأساسية.

عام 2024

- **استمرار الهجمات العشوائية وتوسّعها جغرافيًا:** خلال عام 2024 تواصلت حملة القصف الجوي والمدفعي العنيف التي يشنها الجيش على مناطق سيطرة الدعم السريع في الخرطوم وامتدت أيضًا إلى ولايات أخرى .وثقت منظماتنا عشرات الضربات المدمرة التي طالت أحياء سكنية ومرافق مدنية طوال العام .على سبيل المثال، بعد أن سيطرت قوات الدعم السريع على مدينة نيالا (عاصمة جنوب دارفور) في أواخر أكتوبر 2023، بدأ الجيش بقصف جوي منتظم على نيالا خلال أواخر 2023 وطوال 2024 في محاولة لاستعادتها. أدت هذه الهجمات المستمرة إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين في نيالا وتدمير أحياء بكاملها، إذ كان الجيش يستخدم قنابل جوية غير موجهة ذات قوة تدميرية واسعة النطاق في مناطق مكتظة .وشهد مطلع فبراير 2024 تصعيدًا خطيرًا في نيالا، حيث ضربت سلسلة غارات جوية الأحياء المكتظة ما أدى إلى مقتل عشرات المدنيين خلال أيام قليلة وفق شهادات الأطباء والسكان. ورغم أن هذه الهجمات استهدفت ظاهريًا مواقع للدعم السريع، فإنها افتقرت إلى التمييز وأصابت منازل وأسواقًا ومرافق صحية، ما يجعلها جرائم حرب متكررة بحسب توصيف الخبراء القانونيين.
- **حملات الاعتقال والتعذيب والاستهداف العرقي:** بالتوازي مع العمليات القتالية، نفذت الأجهزة الأمنية الموالية للجيش خلال 2024 حملات اعتقال واسعة وانتهاكات بحق المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. رصدت منظماتنا الحقوقية عمليات توقيف تعسفي وتعذيب طالت مئات المدنيين لمجرد الاشتباه في دعمهم المحتمل للطرف الآخر .في العديد من الحالات، استهدفت المخابرات العسكرية وأجهزة الأمن أفرادًا من

جماعات إثنية معينة (لا سـيما أبناء إقليم دارفور) عند نقاط التفتيش وفي المدن الآمنة نسبيًا مثل بورتسودان، ووجهت لهم اتهامات باطلة بـ"التخريب" أو التعاون مع الدعم السـريع. تلقينا إفادات موثوقة عن تعرض معتقلين مدنيين للتعذيب وسـوء المعاملة أثناء الاحتجاز في منشآت سرية تابعة للجيش، بل وتعرض بعضهم للاختفاء القسري .وتجاوز الأمر ذلك إلى حوادث قتل خارج نطاق القانون؛ فقد سُـجلت حالات أعدم فيها أفراد الجيش أو مليشياته معتقلين ميدانياً دون محاكمة في الخرطوم وأم درمان خلال مداهمات لمخابئ مزعومة للدعم السـريع. هذه الانتهاكات وثقتها منظماتنا بالتعاون مع محامين (مثل مجموعة محامي الطوارئ) التي أكدت انتشـار الاعتقالات التعسفية والتعذيب على نطاق واسع كلما سيطر الجيش على منطقة جديدة.

- **سبتمبر 2024 – توثيق دولي للانتهاكات (تقرير بعثة أممية) :** في هذا الشهر (سبتمبر) صدر تقرير عن بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في السودان خلُص إلى نتائج خطيرة بشـأن سـلوك أطراف النزاع. أكد التقرير الأممي بشـكل مسـتقل أن كلا الجانبين، بما في ذلك الجيش السـوداني، ارتكب انتهاكات جسـيمة لحقوق الإنسـان ترقى لجرائم بموجب القانون الدولي. وسرد التقرير أمثلة على الهجمات العشوائية واسعة النطاق ضد المدنيين التي قام بها الجيش، إضافة إلى حالات اغتصاب وعنف جنسي وعمليات اعتقال تعسفي وتعذيب وإعدامات خارج القانون ارتُكبت في سـياق الحرب. لقد دان التقرير الأممي صراحةً استهداف القوات المسلحة السودانية للمدنيين من خلال القصف المدفعي والجوي في مناطق مأهولة، واعتبر تلك الأعمال انتهاكًا مباشـرًا لقوانين النزاعات المسـلحة. إن هذا التوثيق الدولي يدعم بقوة ما رصدناه نحن أيضًا ميدانيًا خلال 2023-2024، ويؤكد أن قيادة الجيش ومسـؤوليه يمكن أن يكونوا عرضـة للمسـاءلة عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بسبب هذه الممارسات.

- **استخدام محتمل لأسلحة محظورة (الأسلحة الكيميائية) :** أثيرت خلال النصف الثاني من عام 2024 اتهامات خطيرة باستخدام الجيش السوداني مواد كيميائية سامة كسلاح ضد خصومه. في أواخر 2024 ظهرت تقارير استخباراتية (تناقلتها صحف دولية في يناير 2025) تفيد بأن القوات الحكومية لجأت إلى استخدام غازات سامة " يُحتمل أنه غاز الكلور" في هجمتين على الأقل في مناطق نائية من السودان ضد تجمعات لقوات الدعم السريع. وبينما نفت الحكومة السودانية هذه الاتهامات ووصفتها بأنها "ادعاءات سياسية باطلة"، جاءت مواقف دولية تؤكد خطورة الأمر .ففي 22 مايو 2025 أعلنت الولايات المتحدة رسميًا أنها خلصت إلى أن الجيش السوداني استخدم أسلحة كيميائية خلال الحرب، وقامت بفرض عقوبات إضافية على الخرطوم على إثر ذلك. وإذ نؤكد صحة هذه الاتهامات والتي تجعل الجيش مسئولًا عن انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، نظرًا لما يسببه استخدام مثل هذه المواد من معاناة وأذى عشوائي للمدنيين. ونحن في منظمات حقوق الإنسان السودانية نطالب بتحقيق دولي شفاف في هذه الانتهاكات الخطيرة ومحاسبة كل من يثبت تورطه فيها.

عام 2025

- **3–4فبراير 2025 – قصف جوي مكثّف على نيالا (جنوب دارفور):** شهدت مدينة نيالا في مطلع فبراير واحدة من أعنف الحملات الجوية التي شنها الجيش منذ اندلاع الحرب. في تلك الأيام، وثق شهود عيان وأطباء ميدانيون سلسلة غارات جوية استخدم فيها الجيش قنابل شديدة الانفجار على أحياء سكنية وأسواق مكتظة في وسط نيالا .أسفرت ضربة جوية بتاريخ 3 فبراير عن تدمير مبانٍ كاملة في حيي الجمهورية والسينما المكتظّين بالسكان، مما أدى إلى مقتل أكثر من 30 مدنيًا على الفور بينهم نساء وأطفال . وفي اليوم التالي 4 فبراير، تكرر القصف على مواقع قريبة (منها مصنع صغير ومناطق تجمع للمدنيين) ما رفع حصيلة الضحايا الإجمالية في نيالا خلال يومين إلى ما لا يقل

عن 50 قتيلًا وعشـــرات الجرحى، وفق ما أكدته منظمات إغاثية دولية (مثل أطباء بلا حدود) التي تواجدت في المدينة. لقد وثقت منظماتنا هذه المجزرة المروعة بالتفصـــيل، وتبين أن الجيش استخدم قنابل غير موجهة ذات قدرة تدميرية واسعة وسط مناطق آهلة، دون أي احتياط لحماية المدنيين، مما يمثل انتهاكًا جســيمًا واتباعًا لســياســـة الأرض المحروقة في دارفور.

- 25**مارس 2025 – مجزرة سوق تورة (شمال دارفور) :**في أواخر مارس 2025، وقع هجوم جوي دامٍ على بلدة تورة على بُعد 40 كم شمال غرب مدينة الفاشر في ولاية شمال دارفور .اتهمت شبكات حقوقية محلية الجيش السوداني بتنفيذ هذه الغارة التي استهدفت سوقًا مكتظة في بلدة تورة مساء 24 مارس .وأعلن متحدث باسم الأمم المتحدة في اليوم التالي أن التقارير الأولية تفيد بوقوع "عشرات الضحايا" من المدنيين جراء القصف . قدرت شـبكة محامي الطوارئ السـودانية (وهي مجموعة قانونية توثق الانتهاكات) أن القصـف أوقع مئات القتلى والجرحى بين المدنيين، ووصـفوا ما حدث بأنه جريمة حرب متعمدة باسـتهداف المدنيين الأبرياء في السـوق. انتشـرت عبر وسـائل التواصـل مقاطع فيديو مروعة تُظهر جثثًا متفحمة بالعشرات في موقع الهجوم، ما يؤكد شدة الانفجار الذي أحدثته القنبلة. ورغم نفي متحدث رســمي باســم الجيش اســتهداف المدنيين في تورة وادعائه أن الضـــربة أصـــابت "أهدافًا معادية" ، إلا أن الأدلة الميدانية التي بحوزتنا وشـــهادات الأهالي في شـــمال دارفور تؤكد أن ضـــحايا تورة كانوا من المدنيين بالكامل الذين باغتتهم قنبلة سـقطت وسـط السـوق. تأتي هذه المجزرة في سـياق تكثيف الجيش ضـرباته الجوية مع تحقيقه بعض التقدم الميداني في مطلع 2025، حيث كان قد اسـتعاد أجزاء من وسط الخرطوم (مثل القصـر الجمهوري) قبل أيام من حادثة تورة .ومما يزيد القلق أن استراتيجية الجيش خلال تقدمه اعتمدت على القصف المكثف الذي لا يفرق بين هدف عسكري ومدني، مسفرًا عن مآسٍ كبيرة كتلك التي شهدناها في تورة.

- **الانتهاكات ضد الأطفال وتجنيد القصر** :تفاقمت خلال 2025 ظاهرة تجنيد الأطفال في القتال بشكل صادم، مع تورط الجيش ومليشياته في استقطاب قصر وأحداث إلى ساحات المعارك. وقد بلغ الاستخفاف بحياة الأطفال ذروته في أغسطس 2025 عندما أدلى وزير التربية والتعليم المعين من قبل السلطة الحاكمة في بورتسودان (التابعة للجيش) بتصريح رسمي يعفي الطلاب المشاركين في القتال من الرسوم الدراسية .لقد وثقت منظماتنا بدقة هذا التصريح الخطير الذي مفاده أن "الشهادة في الحرب أهم من الشهادة المدرسية" في إيحاء واضح بتشجيع الطلاب على حمل السلاح بدلًا من القلم. وقد أثار كلام الوزير تهامي الزين صدمة واحتجاجًا واسعًا في الأوساط التربوية والحقوقية، حيث اعتُبر اعترافًا علنيًا من الحكومة بتجنيد الأطفال بل ومنح ذلك شرعية رسمية عبر مكافأة المشاركين منهم في المعارك بإعفاءات تعليمية. إننا نعد هذا الموقف انتهاكًا جسيمًا لحقوق الطفل ومخالفة صريحة للمواثيق الدولية (التي تمنع تجنيد من هم دون 18 عامًا) وكذلك لقوانين السودان التي تجرم استخدام الأطفال كجنود. لقد حولت السلطات دورها من حامٍ للطفولة إلى مشرعن لقتلها " وفق تعبير أحد خبرائنا" وستظل هذه الواقعة وصمة عار ما لم يتم التحقيق الفوري فيها ومحاسبة المسؤولين عنها.
- **تجنيس مليشيات قبلية واستخدامها في القتال** :ضمن محاولات الجيش السوداني اليائسة لتعويض النقص في الأفراد وتعزيز صفوفه، لجأ في عام 2025 إلى تجنيد عناصر مليشياوية من جماعات قبلية بعد منحهم الجنسية السودانية .فقد كشفت تقارير موثوقة أن القائد العام للجيش الفريق عبد الفتاح البرهان أصدر توجيهات بمنح الجنسية السودانية لأفراد من قبيلة "دينكا نقوك" في منطقة أبيي المتنازع عليها، بهدف تجنيدهم للقتال إلى جانب الجيش .تعتبر قبيلة دينكا نقوك من المجموعات السكانية التي تربطها صلات بدولة جنوب السودان، وكانت وضعية مواطنيها في أبيي موضع جدل منذ انفصال الجنوب. إن تجنيس هؤلاء المقاتلين مقابل إشراكهم في الحرب يُعد خطوة بالغة الخطورة، حيث وثقت منظماتنا هذه السياسة بوصفها شكلًا من أشكال استقدام المرتزقة

المقنع تحت غطاء قانوني .وقد أثارت هذه الخطوة استياء المراقبين واعتُبرت استراتيجية مُستهجنة تستغل الانتماءات القبلية لتعزيز النفوذ العسكري للجيش في المناطق الحدودية ولإطالة أمد الحرب. كما أنها تنذر بتوسيع نطاق الصراع وإقحام قبائل ومجموعات جديدة فيه، مما يهدد بنشر نار الفتنة على أسس عرقية ومناطقية. إننا ندق ناقوس الخطر حيال هذه الممارسات، ونرى أنها انتهاك لالتزامات الدولة السودانية التي يفترض أن تحصر حمل السلاح في القوات النظامية الرسمية لا عبر مليشيات قبلية مجنسة ظرفيًا لتحقيق أجندات عسكرية.

- **استهداف المنشآت الحيوية والبنية التحتية :**استمر خلال عام 2025 نهج الجيش في ضرب الأهداف المدنية الحيوية الذي كان واضحًا منذ بداية الحرب .فقد سجلنا مزيدًا من الهجمات التي طالت أسواقًا ومستشفيات ومدارس ومخيمات نازحين .في يوليو 2025 مثلًا، تعرض مأوى للنازحين في إحدى مدارس أم درمان لقصف جوي أحدث خسائر بين العائلات المشردة التي لجأت إلى مبنى المدرسة هربًا من القتال .كما طالت الغارات الجوية المتواصلة في العاصمة مرافق خدمية أساسية؛ فهناك تقارير عن قصف محطة وقود في الخرطوم في ديسمبر 2024 أدى إلى مقتل 28 مدنيًا كانوا مصطفين لتعبئة الوقود، إلى جانب استهداف جسور ومراكز اتصالات ومواقع مياه وكهرباء بشكل متعمد أو عشوائي. هذه الاعتداءات فاقمت معاناة المدنيين إذ دمرت البنية التحتية التي لا غنى عنها للحياة اليومية، كما أنها تُعد في كثير منها جرائم حرب لأن القانون الدولي يحظر مهاجمة الأعيان المدنية التي لا تشكل أهدافًا عسكرية مشروعة.

خاتمة

على مدار الفترة من أبريل 2023 إلى سبتمبر 2025، وثقت منظمات حقوق الإنسان السودانية الموقعة على هذا التقرير سلسلة طويلة من الانتهاكات المروعة التي ارتكبها الجيش السوداني والمليشيات المتحالفة معه بحق المدنيين .لقد شملت هذه الانتهاكات القصف العشوائي والقتل الجماعي، التهجير القسري والتجويع والحصار، الاعتقالات والتعذيب والإعدامات خارج نطاق القانون، العنف الجنسي، تجنيد الأطفال، واستخدام وسائل حرب محظورة، وغيرها من أشكال التجاوزات الخطيرة. وتؤكد كل الشواهد أن هذه الممارسات لم تكن حوادث معزولة أو أخطاء فردية، بل هي نهج متعمد اتبعته قيادة الجيش السوداني في إطار استراتيجيتها العسكرية لقمع خصومها دون اكتراث بحياة المدنيين وكرامتهم.

إننا في منظمات حقوق الإنسان السودانية إذ نرفع هذا التقرير إلى الأمم المتحدة، نحث المجتمع الدولي بقوة على التحرك العاجل لوضع حد لهذه الانتهاكات ومعالجة الكارثة الإنسانية في السودان. كما نطالب بإجراء تحقيقات مستقلة ومحاسبة جميع المسؤولين عن الجرائم المرتكبة، لضمان إحقاق العدالة للضحايا ومنع إفلات الجناة من العقاب. لقد عانى شعبنا بما فيه الكفاية، وحان الوقت لأن يرى العالم حقيقة ما يجري في السودان ويتخذ خطوات ملموسة لحماية أرواح المدنيين ووضع حد لهذه المأساة. نحن بدورنا سنواصل توثيق ورصد كل الانتهاكات والدفاع عن حقوق أبناء وبنات السودان، آملين في تحقيق السلام والعدالة وإنهاء دوامة العنف التي تمزق وطننا.